الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4862 | الإثنين 20 شوال 1445 هـ | 29 أبريل 2024 م | السنة السابعة عشرة

العليمي يؤكد دعم جهود السعودية لإطلاق عملية سياسية شاملة

رئيس وزراء اليمن محذراً الأحزاب: خطر الحوثي لن يستثني أحداً

«وكالات»: أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، الدعم الكامل لجهود السعودية، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة من أجل إطلاق عملية سياسية شاملة، تلبي تطلعات جميع اليمنيين في استعادة مؤسسات الدولة الضامنة للمواطنة المتساوية، والحريات العامة.

جاء ذلك، خلال استقباله، أمس الأحد، في العاصمة السعودية الرياض، الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، وفقا لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية.

وجدد العليمي، حرص حكومته على السلام الشامل والعادل القائم على المرجعيات المتفق عليها وطنيا وإقليميا، ودوليا وعلى وجه الخصوص القرار 2216.. لكنه أشار في ذات الوقت، إلى صعوبة الوصول إلى السلام المستدام في ظل عدم وجود شريك جاد يغلب مصالح الشعب اليمني على مصالح النظام الإيراني.

كما انتقد تباطؤ المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات حازمة لتجفيف مصادر تمويل، وتسليح الميليشيات، وتفكيك رؤيتها العنصرية القائمة على الحق الإلهي في حكم البشر، والتعبئة العدوانية ضد المجتمعات، والديانات والحقوق والكرامة الإنسانية.

وتطرق اللقاء إلى المستجدات المحلية، والتدخلات الأوروبية المطلوبة لتخفيف المعاناة الإنسانية التي صنعتها الميليشيات الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، إضافة إلى التطورات في المنطقة وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وعلى الصعيد الإقليمي. جدد رئيس مجلس القيادة الرئاسي، التأكيد على «موقف الجمهورية اليمنية إلى جانب الشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، ورفض أي تصعيد عسكري إسرائيلي على مدينة رفح»، محذرا «من عواقبه الإنسانية الكارثية بحق سكان المدينة التي فر إليها نحو 1.4 مليون فلسطيني من وحشية الاحتلال الإسرائيلي الغاشم».

من جانبه، أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، «أن هذا اللقاء يمثل رسالة دعم قوية لمجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، وتقديره البالغ لتعاطي المجلس مع جهود ومبادرات السلام، التي تعكس مسؤولية عالية تجاه الشعب اليمني، والحرص على تخفيف معاناته التي طال أمدها».

كما أكد «حرص الاتحاد الأوروبي على أمن واستقرار اليمن وسلامة أراضيه، ودعم كافة الجهود الرامية لتحقيق السلام في البلاد، بما في ذلك تعزيز دور الحكومة في السيادة على مياهها الإقليمية».

من ناحية أخرى حذّر رئيس الوزراء اليمني الدكتور أحمد بن مبارك، من خطر الحوثي الذي لا يستثني أحداً، داعياً إلى نبذ الخلافات داخل قوى مقاومة الميليشيا الإرهابية الحوثية كونه خطأ استراتيجياً.

وشدد بن مبارك خلال اجتماع مع ممثلي عدد من الأحزاب والقوى والمكونات السياسية اليمنية، السبت، على ضرورة استمرار توحيد المواقف وحشد كل الجهود في المعركة ضد ميليشيا الحوثي ومشروعها الإيراني.

وتطرق إلى جهود السلام والتطورات في البحر الأحمر والسرديات الخاطئة حول التصعيد والقرصنة الحوثية ضد السفن التجارية ومحاولة ربطها بما يجري في غزة لكنها سبقت ذلك بكثير وترتبط بمشروع إيران وسياستها، ولن تنتهي إلا باستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب، وفق تعبيره.

وتحدث رئيس الحكومة اليمنية، عن أولويات المرحلة الحالية أمام حكومته، والتي لخصها في مسارات أساسية هي تحقيق السلام الضامن واستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، وتعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد، والمضي في برنامج الإصلاح المالي والإداري، إضافة الى تنمية الموارد الاقتصادية، والتوظيف الأمثل للمساعدات والمنح الخارجية، وتوجيهها وفقاً للاحتياجات والأولويات الحكومية.

كما شدد على ضرورة عدم إغفال الخطر الحوثي الذي لن يستثني أحداً ما يحتم على الجميع العمل على مواجهته واعتبار ذلك هدفاً رئيسياً في المعركة الوطنية.

وتداول الاجتماع، أولويات الحكومة للتعاطي مع التحديات القائمة، ومعالجة الصعوبات الاقتصادية والمعيشية، وبدعم من الأشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة الى التطورات الراهنة في الجانب السياسي والعسكري، ووحدة الصف الوطني في مواجهة كل التحديات.

بدورهم أكد ممثلو الأحزاب والقوى والمكونات السياسية اليمنية دعمهم الكامل للحكومة في معالجة الاختلالات وإعادة الاعتبار للوظيفة العامة ولمؤسسات الدولة، وضرورة التفاف كل القوى السياسية والاجتماعية في تحمل مسؤوليتها في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها اليمن، مشددين على ضرورة التماسك السياسي ووحدة الصف الوطني لمواجهة الخطر الحوثي الذي لن يستثني أحداً، وأهمية أن ينعكس ذلك في الخطاب الإعلامي لجميع القوى والمكونات السياسية.

رئيس الوزراء اليمني الدكتور أحمد بن مبارك

فصائل سودانية: تركنا الحياد واصطففنا مع الجيش لمنع انهيار الدولة

من مشاهد الدمار بالخرطوم السودان

«وكالات»: قال تجمع فصائل سودانية يصف نفسه بأنه قوى الكفاح المسلح والمقاومة الشعبية المساندة للقوات المسلحة بدارفور أمس الأحد، إنه خرج عن الحياد «للحفاظ على السودان من مخططات التقسيم والتفتيت».

وأضاف التجمع المساند للقوات المسلحة في إقليم دارفور في بيان نشرته حركة جيش تحرير السودان على صفحتها على فيسبوك أمس الأحد «وضعنا خطة لاستعادة المدن التي يسيطر عليها الدعم السريع.. ووضعنا خارطة سياسية للتواصل مع رموز وقيادات المجتمع والمقاومة الشعبية للتعبئة العامة».

وأكد المجتمعون «على التزامهم بالوقوف جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة المؤسسة الوطنية ومؤسسات الدولة الشرعية لمنع انهيار الدولة السودانية عبر العمل المدني والعسكري».

وأشار البيان الصادر عقب «ملتقى البركل لقضايا دارفور» على مدى ثلاثة أيام، إلى أن التجمع سيتواصل مع البعثات الأجنبية والمنظمات الحقوقية «لكشف جرائم الدعم السريع» متهما الدعم السريع بالاستعانة بمرتزقة أجانب من دول الجوار الإفريقي والعربي للقتال وتلقي الدعم من دول «لتفكيك السودان».

وأكد أيضا على العمل على تعزيز العمل المشترك بين حركات الكفاح المسلح وصولا لوحدتها في المستقبل.

كما شدد البيان على جملة من الأمور أهمها ضرورة الانتقال المدني الديمقراطي «بعد هزيمة الدعم السريع».

وأوضح البيان أن هذا التحرك يأتي في إطار «المسؤوليات الوطنية والأخلاقية الملقاة على عاتقنا جراء ما تعرضت له البلاد من تمرد قوات الدعم السريع الذي تقوده أطراف دولية وإقليمية تستخدم فيها الميليشيا وأعوانها من المرتزقة الوافدين من دول الجوار وأذرعها السياسية الداخلية» في الاستيلاء على السلطة بالقوة واختطاف البلاد، بحجة شعارات التحول الديمقراطي والحكومة المدنية.

ومن بين القوى الموقعة على البيان حركة جيش تحرير السودان قيادة مناوي، وحركة العدل والمساواة السودانية، وتجمع قوى تحرير السودان، والتحالف السوداني، وحركة جيش تحرير السودان– المجلس الانتقالي، وحركة جيش تحرير السودان المجلس القيادي، وحركة تحرير السودان قيادة مصطفى تمبور.

لأول مرة منذ 2011 .. وزير الخارجية البحريني يزور دمشق

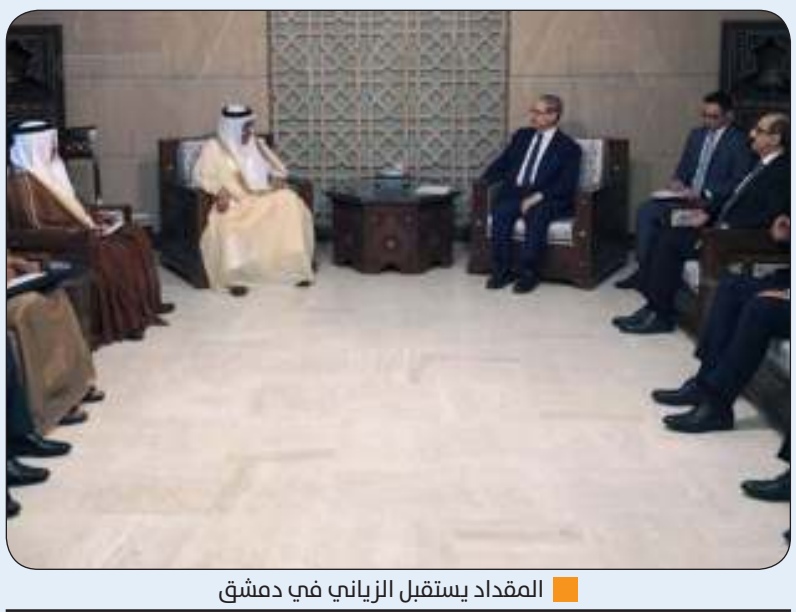
المقداد يستقبل الزياني في دمشق

«وكالات»: وصل وزير الخارجية البحريني، عبد اللطيف بن راشد الزياني، أمس الأحد، إلى دمشق، في زيارة هي الأولى لمسؤول بحريني رفيع منذ 2011.

وذكرت وكالة «سانا» السورية للأنباء أن وزير الخارجية السوري فيصل المقداد التقى الزياني في مبنى وزارة الخارجية بدمشق.

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد تسلّم في آواخر مارس الماضي دعوة رسمية من ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة للمشاركة في القمة العربية المقبلة.

ومن المقرر أن تعقد القمة العربية في 16 مايو في العاصمة البحرينية المنامة.

وكان الأسد قد شارك العام الماضي في قمة جامعة الدول العربية التي أقيمت في جدّة، وذلك للمرة الأولى منذ 11 عاماً من القطيعة وتجميد الجامعة لعضوية سوريا بسبب الحرب.

ماكرون يتمسك بـ «الردع النووي» للدفاع عن أوروبا

«وكالات»: أبدى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مجدداً استعداده لـ«إطلاق النقاش» حول دفاع أوروبي، يشمل أيضاً السلاح النووي، خلال حوار مع شبّان أوروبيين، نشرته مساء السبت صحف مجموعة «إبرا».

وقال ماكرون: «أنا أؤيد إطلاق هذا النقاش الذي يجب أن يشمل بالتالي الدفاع المضادّ للصواريخ، وعمليات إطلاق أسلحة بعيدة المدى، والسلاح النووي لدى الذين يملكونه، أو الذين لديهم سلاح نووي أمريكي على أراضيهم. دعونا نضع كل شيء على الطاولة، وننظر إلى ما يحمينا حقاً بطريقة موثوق بها»، مضيفاً أن فرنسا ستحافظ على خصوصيتها، لكنها مستعدّة للمساهمة بشكل أكبر في الدفاع عن الأراضي الأوروبية.

ومنذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أصبحت فرنسا الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء التي لديها ردع نووي.

وخلال خطاب له حول أوروبا الخميس في جامعة السوربون، دعا الرئيس الفرنسي إلى «أوروبا قوية»، وإلى إنشاء دفاع أوروبي «موثوق به» إلى جانب حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في مواجهة روسيا التي أصبحت أكثر تهديداً منذ غزوها أوكرانيا في فبراير 2022.

وأوضح ماكرون في حواره الذي نشره السبت عدد من الصحف الفرنسية وأجري الجمعة، خلال زيارة لستراسبورغ «هذا قد يعني نشر دروع مضادة للصواريخ، لكن يجب أن نتأكد من أنها تصد كل الصواريخ وتردع استخدام السلاح النووي».

وأضاف أن فاعلية الدفاع «تعني أيضاً امتلاك صواريخ بعيدة المدى من شأنها ردع الروس. وهناك السلاح النووي: المبدأ الفرنسي هو أننا نستطيع استخدامه عندما تتعرض مصالحنا الحيوية للتهديد. وسبق أن قلت إن هناك بُعداً أوروبياً لهذه المصالح الحيوية، من دون أن أخوض في تفاصيلها».

خلال خطابه في جامعة السوربون، تطرق ماكرون إلى مسألة السلاح النووي الفرنسي التي غالبا ما يجري الحديث عنها في إطار المناقشات المتعلقة بالدفاع الأوروبي. وقال ماكرون، إن «الردع النووي هو في الواقع في صلب استراتيجية الدفاع الفرنسية، وبالتالي فهو في جوهره عنصر أساسي في الدفاع عن القارة الأوروبية».

ولطالما كان بناء دفاع أوروبي هدفاً لفرنسا، لكنه غالباً ما واجه تردد شركائها الذين اعتبروا مظلة الناتو أكثر أماناً. وأدى غزو أوكرانيا واحتمال عودة دونالد ترامب للبيت الأبيض إلى إحياء النقاش حول الاستقلال الأوروبي في مجال الدفاع.

وفي ما يتعلق بأوكرانيا، توقع ماكرون أن يكون لشحنات الأسلحة الحالية تأثير. وقال في حواره مع الشبان الأوروبيين: «بالنظر إلى ما نقدمه – الولايات المتحدة والألمان ونحن – آمل في أن الأوكرانيين سيتمكنون خلال الأشهر المقبلة من أن يقاوموا بشكل أكبر. أمننا على المحك، ومستقبل أوروبا على المحك».

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

إيران تدين العقوبات الغربية وازدواجية البرلمان الأوروبي

«وكالات»: أدان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني بشدة قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا بفرض عقوبات على بعض الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، في القوات المسلحة الإيرانية.

كما أدان ما وصفه «إدعاءات» البرلمان الأوروبي ضد إيران، وانتقد دولاً محددة في أوروبا لموالبتها النهج القمعي للإدارة الأمريكية، وفقا لوكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إرنا».

وأضاف كنعاني أن «القدرات العسكرية لإيران تتناسب مع احتياجاتها في ضمان الأمن والمصالح الوطنية وحماية السيادة ووحدة الأراضي والدفاع المشروع والرادع ضد أي تهديدات وعدوان خارجي، «كما تعد إيران» أحد شركاء المجتمع الدولي المهيمن في ضمان السلام والأمن الإقليميين والدوليين ومكافحة الإرهاب الدولي»، حسب قوله.

وانتقد نعاني بشدة ازدواجية معايير البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بعدوان إسرائيل على المقر الدبلوماسي لإيران في دمشق والدفاع المشروع لإيران.

وأكد أن العديد من الشعوب والحكومات، وخاصة في منطقة غرب آسيا، لم يعد لديها أي أمل أو إيمان بدور أمريكا وحلفائها الأوروبيين في المساعدة على إرساء الاستقرار والأمن في المنطقة.

بسبب رواندا.. لاجئون يتركون بريطانيا لأيرلندا ودبلن تعزم إعادتهم

«وكالات»: تريد أيرلندا تعديل القانون لتتمكن من إعادة طالبي اللجوء إلى المملكة المتحدة، حسبما ذكرت شبكة الإذاعة والتلفزيون «آر تي إي»، أمس الأحد، بعد تدفقهم عبر الحدود مع أيرلندا الشمالية.

وقالت وزيرة العدل الأيرلندية، هيلين ماكنتي، التي تزور لندن اليوم الاثنين، أمام لجنة برلمانية هذا الأسبوع، إنها تقدر بـ80 في المئة نسبة المتقدمين بطلبات لجوء في جمهورية أيرلندا الذين جاؤوا عبر الحدود البرية مع أيرلندا الشمالية وهي جزء من المملكة المتحدة.

من جهته رأى رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك في تصريح لمحطة «سكاي نيوز» أن هذا دليل على أن خطة لندن لإرسال طالبي اللجوء إلى رواندا فعّالة في الردع. وقال إن «هذا يدل على ما أعتقد، على أن عامل الردع.. له تأثير لأن الناس يشعرون بالقلق بشأن المجيء إلى هنا».

ورداً على ذلك، قال المتحدث باسم رئيس الوزراء الأيرلندي سايمن هاريس للشبكة نفسها إن رئيس الحكومة «لا يعلق على سياسات الهجرة لأي دولة أخرى، لكنه واضح جداً بشأن أهمية حماية سلامة نظام الهجرة في أيرلندا».

وأضاف أن «أيرلندا تمتلك نظاماً يستند إلى قواعد ويجب دائماً تطبيقه بحزم ونزاهة».

وأوضح أن رئيس الوزراء الأيرلندي طلب من وزير العدل «تقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء الأسبوع المقبل لتعديل القانون الحالي فيما يتعلق باختيار «دولة ثالثة» آمنة والسماح بإعادة طالبي الحماية الدولية غير المقبولين إلى المملكة المتحدة».